

الضم استكمال لحقات الفصل العنصري الإسرائيلي

قادة إسرائيل يستنسخون نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا



بدأ بالجدار العازل الذي شرعت في بنائه إسرائيل في يونيو عام 2002 بالضفة الغربية، وصولاً إلى تشييد قاداتها اليوم وفي مقدمتهم بنيامين نتنياهو بالبدء فعلياً في تطبيق خطة الضم، لا يختلف الملحنون في أن إسرائيل تثبت للعالم أنها مقدمة على الدخول في فصل عنصري جديد لا يعترف بالمواثيق الدولية ولا بلاءات دول كثيرة عربية أو غربية لخطورة الخطوة التي ستزيد عاجلاً أم آجلاً في تعقيد الوضع لا فقط في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بل في كامل منطقة الشرق الأوسط.

لندن - تندفع إسرائيل لتعقيد الوضع باتخاذها قراراً أحادياً لا يحظى بإجماع المجتمع الدولي وذلك عبر تشييد قاداتها بالبدء فعلياً في تنفيذ خطة الضم انطلاقاً من شهر يوليو المقبل. لا تكتفي إسرائيل ببناءات الكتيير من الدول التي تدين هذه الخطة وتدعو للتهديئة والعودة إلى مريح المفاوضات على أساس حل الدولتين. تاکد هذا التعتت الإسرائيلي بعدما جدد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في تصريحات كثيرة في الأيام القليلة الماضية تعهده بالبدء في ضم أجزاء من الضفة الغربية في الأول من يوليو القادم، وذلك في خطوة مثيرة للجدل تهدف إلى تعزيز قاعدته السياسية.

تمرد على الجميع

لا تجابه خطة الضم فقط برفض عربي أو دولي، بل إن آراء الإسرائيليين الذين خرجوا للتظاهر ضد الضم باتت بدورها منقسمة، حيث يعتبر الكثير منهم أن البدء في تنفيذ الخطة سيؤكّد فعلاً أن ما تتهم به إسرائيل كونها تحمل سياسة عدائية عنصرية سيصبح حقيقة على مرأى ومسمع من العالم.

ويبدأ السياسيون والعسكريون السابقون في إسرائيل الذين يعارضون الضم في استخدام توصيفات الفصل العنصري. وعرض في هذا الصدد مؤخرًا برنامج هزلي سياسي في إسرائيل، وهو "ونديقول كنتري"، إعلاناً ساخراً لطائرات ذاتية القيادة تنقل الفلسطينيين بعيداً عن الأراضي التي تم ضمها. تحمل الطائرة اسم "أبارت هاي". ولا يؤاخذون المعارضون للخطة إسرائيل وحدها، بل يتهمون أيضاً إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكذلك قوى أخرى بريطانية. ودعا في هذا الصدد آفي شلايم، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أوكسفورد، في مقال نشرته صحيفة الغارديان البريطانية إلى الاعتراف بفلسطين، لتصحيح أخطاء وعد بلفور. ويرى شلايم أن سرقة أراضي الفلسطينيين موروثاً عن الاحتلال البريطاني، وعليه فإن بريطانيا مطالبة بالوقوف ضد سياسة الضم التي تنتهجها إسرائيل.

يذكر أنه في يوم 2 نوفمبر 1917 أصدر وزير خارجية بريطانيا، آرثر جيمس بلفور، وعدة المشهور بإنشاء دولة من بين 27 دولة عضواً.

كما تواجه الخطة رفضاً من الفلسطينيين الذين يطالبون بالضفة الغربية من أجل دولة مستقلة في المستقبل كجزء من حل الدولتين للصراع المستمر منذ عقود.

ولم يعد الفلسطينيون أو العرب وحدهم من يقولون أن إسرائيل هي دولة فصل عنصري بل إن الكثير من مفكرها وكتابها باتوا بدورهم يعترفون بهذه الحقيقة. ويسترجع الكاتب جوزيف فيدرمان في مقال نشرته "أسوشيتد برس" تجربة الصحافي الإسرائيلي بنيامين بوغروند الذي قضى سنوات في جنوب أفريقيا وكان شاهداً على أكثر من عقد من الفصل العنصري الذي سطر على السواد.

ويقول فيدرمان "امضى بنيامين بوغروند عقوداً في محاربة الفصل العنصري كصحافي في جنوب أفريقيا. ومنذ انتقاله إلى إسرائيل قبل عقدين من الزمن، دافع بحماس عن الدولة ضد اتهامات بأنها دولة فصل عنصري أيضاً".

لكن في عمر 87، تغير فكر بوغروند؛ حيث يقول إنه إذا أصرت إسرائيل على تنفيذ خطتها لضم أجزاء من الضفة الغربية، فلن يكون أمامه خيار سوى إعلان أن وطنه الذي عاش به أصبح نسخة حديثة من جنوب أفريقيا في عصر الفصل العنصري.

وقال بوغروند في مقابلة له "سيكون هناك مسيطرون إسرائيليون في منطقة محتلة. والأشخاص المحكومون لن تكون لهم حقوق أساسية. سيكون هذا فصلاً عنصرياً. وسوف نستحق التهمة. وهذا شيء يلقني بشدة لأنه يعرضنا لمخاطر جسيمة". يؤكد بوغروند، المؤلف الذي يستعد لنشر كتاب جديد عن التاريخ

خطة قوامها حقد عنصري

ويجادل مؤيدو مصطلح الفصل العنصري بأنه قابل للتطبيق بالفعل في الضفة الغربية؛ فرغم وجود السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل لديها سيطرة نهائية، بحكم الأمر الواقع، على الأراضي. وهي تتحكم في الدخول والخروج والمياه والموارد الأخرى والأمن العام. ورغم أنه يرى الاحتلال أمراً موعباً، فقد جادل بوغروند لسنوات في المقالات والمحاضرات بأن الوضع يفتقر إلى العنصرية "المتعمدة" و"المؤسسية" في جنوب أفريقيا.

ويعتقد أن معاملة إسرائيل السيئة للفلسطينيين تأتي بسبب المخاوف الأمنية.

يقول بوغروند "هناك تمييز. هناك ظلم. ولكن هذا ليس فصلاً عنصرياً، مضيئاً أنه بدأ يشعر بالقلق منذ عدة سنوات عندما أصدر البرلمان الإسرائيلي "قانون القومية اليهودية"، الذي أعلن أن البلاد هي "الوطن القومي" للشعب اليهودي بينما يبدو أنه يقلل من مكانة الأقلية العربية. وقال "الضم سيأخذنا مباشرة إلى حافة الهاوية".

أقلية بيضاء في جنوب أفريقيا على الأغلبية السوداء. لقد فرضوا عليهم الضرائب، وقاموا بصياغة كل قانون عاشوا بموجبها. لكن بوغروند يرى الأشياء بشكل مختلف، نتيجة سنوات خبرته في جنوب أفريقيا. وكونه مراسلاً ومحرباً في جريدة "راند ديلي ميل" في جوهانسبرغ، وفق بوغروند العديد من أهوال الفصل العنصري.

وشمل ذلك مذبحه شاريفيل التي أطلقت فيها شرطة جنوب أفريقيا النار على المتظاهرين السود، مما أسفر عن مقتل 69 شخصاً، والكشف عن ظروف السجن وتعذيب السجناء السود.

وقد سُجن بوغروند لرفضه تحديد هوية المخبر، وتمت محاكمته بسبب تقاريره، ورأى منزله يتعرض للنهب من قبل الشرطة وأحياناً كان يحتاج إلى حارس شخصي. وزار مانديلا، وهو مصدر صديق موثوق به، في السجن. وفي العام الماضي، حصل بوغروند على "وسام وطني"، وهو إحدى أرقى الجوائز في جنوب أفريقيا.

العنصري سلمياً في عام 1994، عندما جلبت الانتخابات الديمقراطية نيلسون مانديلا ليصبح أول رئيس أسود لها.

الأقلية العربية

ويغضب مؤيدو الحكومة الإسرائيلية من مقارنة إسرائيل بجنوب أفريقيا. ويشيرون إلى أن الأقلية العربية في إسرائيل تمثل حوالي 20 في المئة من السكان، حيث يمكن لأفراد هذه الأقلية التصويت، وحتى إذا كان هناك بعض التمييز، فقد ارتفعت مكانتهم بشكل كبير في مجال الأعمال والسياسة والترفيه. يقولون إن الضفة الغربية "متنازع عليها"، وليست محتلة، ويدافعون عن وجود إسرائيل في الضفة الغربية.

وقال يوجين كونتوروفيتش، رئيس قسم القانون الدولي في منتدى كوهيليت للسياسات، وهو مركز أبحاث محافظ في القدس يقدم المشورة بشكل متكرر إلى حكومة نتنياهو، إن المقارنة "مسيئة للغاية". وأضاف "كان نظام الفصل العنصري نظاماً حكمت فيه حكومة

"وطن قومي لليهود" في فلسطين. وفي عام 1917 كانت نسبة اليهود 10 في المئة والبقية عرب.

ويرى شلايم أن اعتراف بريطانيا بدولة فلسطين سيكون بمثابة تكفير عن الأخطاء التي تضمنتها وعد بلفور.

أما غادي شامني الجنرال الإسرائيلي المتقاعد فقد نقل عنه فيدرمان أنه قال "عندما تبدأ في القيام بالضم فإنك تضع نفسك في الواقع على منحدر خطر للغاية". وحذر من أن الفلسطينيين في المناطق المضمومة سيطالبون بحقوق المواطنين، بما في ذلك الحق في التصويت، الأمر الذي "سيخلق في نهاية المطاف نوعاً من الفصل العنصري".

ويشير الفصل العنصري إلى نظام التمييز العنصري الذي فرضه نظام الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام 1948 حتى عام 1994. وتميز هذا النظام بالفصل بين إكثارات السكن والمرافق العامة للسود والبيض، وحظر العلاقات بين الأعراق وحرمان الأغلبية السوداء من حقوق التصويت. وبعد أن وصفت جنوب أفريقيا بأنها دولة منبوذة، أنهت الفصل

خطة الاحتلال تقسم الشارع الإسرائيلي

ويقول البروفيسور يوفال شاني، من الجامعة العبرية والمعارض للخطة وأحد الموقعين على الرسالة المفتوحة، إن الأمم المتحدة أكدت على وجود حقوق تاريخية لليهود في الأرض في مؤتمر سان ريمو لعام 1920، وفي إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1922.

إلا أنه لفت إلى أن المجتمع الدولي يرفض حالياً بشكل عام هذه الادعاءات ويدعو إلى حل الدولتين.

أما البروفيسور أميخاي كوهين، من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، فيرى أن نطاق الضم هو الذي سيحدد على الأرجح ما إذا كان سيُنظر إلى الخطوة على أنها إشكالية من الناحية القانونية داخل إسرائيل.

وتوقع أن تتدخل المحكمة العليا إذا كان الضم "كبيراً" بصورة تؤثر على حقوق الفلسطينيين في المنطقة.

ولفت كوهين إلى أن "المحكمة قد أظهرت استعداداً للتدخل لحماية حقوق الفلسطينيين". وأبطلت المحكمة العليا في وقت سابق من هذا الشهر قانوناً من شأنه أن يشرعن بائراً رجعي الألاف من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، وشددت الحكم على أن القانون يضر بحقوق السكان الفلسطينيين.

إن الأمر ليس ضمًا، ويزعمون أن الأرض حالياً ليست ملكاً لأحد، ويرون أن لإسرائيل الحق فيها. ويوضح البروفيسور آفي بيل، من كلية الحقوق بجامعة بار إيلان، أن "مؤيدي هذه السياسة يعتقدون أن إسرائيل بالفعل حقوقاً قانونية في هذه الأراضي".

المعارضون للخطة فيرون أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق في هذه الأراضي. ويؤكدون أنه تم الاستيلاء بالقوة على الضفة الغربية خلال حرب عام 1967، ويشددون على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية تعترف بها كأرض محتلة.

إلا أن البعض يذهب إلى أن مطالبات إسرائيل بهذه الأراضي تعود إلى ما قبل عام 1967. ويؤكد هذا التوجه الإسرائيليون حتى من معارضي الخطة.

قد وصف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بأنه "انتهاك صارخ" للقانون الدولي. وهذه حجة رئيسية يستخدمها معارضو هذه الخطة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، وقع 250 من كبار

المختصين في القانون الدولي رسالة مفتوحة للحكومة الإسرائيلية تدين الخطة. وكتبوا فيها أن "العرف الذي يحظر الضم أحادي الجانب للأراضي التي تم اكتسابها بالقوة أصبح معترفاً به عالمياً أساسية في القانون الدولي".

أما مؤيدو الخطة فيقولون



أما مؤيدو الخطة فيقولون